مصادر: الإصلاح لن يسمح بتشكيل حكومة لا يحكمها

الأمناء/خاص:

أكدت مصادر سياسية بأن حزب التجمع اليمني للإصلاح لن يسمح بتشكيل حكومة جديدة وفقًا لما نص عليه اتفاق الرياض الموقع بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي.

وأوضحت المصادر في تصريح لـ "الأمناء" بأن حزب الإصلاح لا يمكن له السماح بتشكيل حكومة لا يحكمها أو يتحكم بتحركاتها عبر الغالبية المريحة في أي تشكيل حكومي مرتقب.

واعتبرت المصادر السياسية التحركات والتصعيد الذي يقوم به عبر مليشياته التي يستقدمها تباعًا من مأرب والجوف وعمران وصعدة إلى محافظات شبوة وأبين دليل واضح لمساعيه لعرقلة وتعطيل تنفيذ بنود اتفاق الرياض.

وأكدت المصادر السياسية في سياق إفادتها لـ "الأمناء" بأن قيادات حزب الإصلاح (جناح الإخوان المسلمين في اليمن) باتت تتلقى توجيهاتها من العاصمة التركية إسطنبول حيث يقيم معظم قيادات الحزب.

قطع خدمة الإنترنت يفضح حكومة الشرعية (تفاصيل)

الأمناء / خاص :

أثار انقطاع وبطء خدمة الإنترنت في عموم المحافظات العديد من التساؤلات والجدل في الشارع اليمني، وأصبح المواطن يتساءل: من يقف وراء هذه العملية؟!

واعتبر مراقبون في تصريحات خاصة لـ"الأمناء" أن انقطاع خدمة الإنترنت مثّل فضيحة مدوية لحكومة الشرعية التي أعلنت عبر وزير الاتصالات بأن شركة (يمن نت) قد تم تحويلها من صنعاء إلى عدن، والذي أعلن عن ذلك خلال مؤتمر صحفي قال فيه إن حكومة الشرعية قد حولت (يمن نت) إلى العاصمة عدن.

وأضاف المراقبون "أن انقطاع الإنترنت فضح وزير الاتصالات في حكومة الشرعية لطفي باشريف واتضح أن هذا يضاف إلى وعود وفشل الشرعية في إدارة ملف الخدمات".

وكانت "الأمناء" قد نشرت في عدد سابق أن الغرض من هذا الإعلان هو نهب 500 مليون دولار متواجدة في البنك الأهلي السعودي التابع لشركة (يمن نت) وأن هذا الإعلان كان يشرعن الحصول على هذا المبلغ إلا أن الحكومة السعودية رفضت تسليم هذا المبلغ رفضًا قاطعًا.

خبير سعودي: الانتقالي يتعامل بمسؤولية وهكذا صفع الطرف الآخر

الأمناء / خاص :

قال الكاتب والخبير السياسي السعودي، خالد الزعتر: "إن اليمن تضع القدم على الخطوة الأولى نحو تنفيذ أهم شق في اتفاق الرياض بتوقيع الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي على آلية تنفيذ الشق العسكري من اتفاق الرياض والانسحاب من أبين وشبوة وعدن".

وأضاف "الزعتر"، في تغريدة على "تويتر"، أنه "من بين الترتيبات الخاصة بالشق العسكري تتولى السعودية والإمارات استلام السلاح الثقيل والمتوسط في محافظة عدن، وهو ما يضع كافة الأطراف اليمنية تحت مجهر التحالف العربي ويقطع الطريق أمام أي محاولات للتهرب من تنفيذ اتفاق الرياض".

وتابع الزعتر في تغريدة أخرى: "مع توقيع الحكومة والمجلس الانتقالي على تنفيذ الشق العسكري من اتفاق الرياض والانسحاب من أبين وشبوة وعدن، يجب على الحكومة اليمنية أن تراقب ميليشيات الإخوان وتحركاتهم وتتعامل معهم بلغة الضغط لإجبارهم على الالتزام بالاتفاق". وأكمل: "تجديد المجلس الانتقالي الجنوبي التزامه بتنفيذ كافة بنود اتفاق الرياض وفقا لتراتبيتها وتسلسلها الزمني، صفعة لمن حاول أن يرمي بالتهمة على الانتقالي بعرقلة اتفاق الرياض، وأيضا يضع الكرة في ملعب الطرف الآخر الذي أصبح لزاما عليه أن يحكم تحركات وتصريحات من يتبعون له".

وأشار الزعتر إلى أن المجلس الانتقالي أظهر مسؤولية منذ اليوم الأول لتنفيذ اتفاق الرياض بكافة بنوده لإدراكه بأهمية هذا الاتفاق في تحقيق المصلحة والهدف الأعلى وهو مواجهة الإرهاب الحوثي، بينما الحكومة اليمنية لم تستطع أن تحكم من يتغطون تحت شرعيتها ويهاجمون الجنوبيين والتحالف العربي. وختم: "لا شك أن التوقيع ودخول مرحلة الشق العسكري من اتفاق الرياض حيز التنفيذ مرحلة مهمة في الملف اليمني تتطلب من الحكومة اليمنية أن تضبط تحركات وتصريحات أتباعها للحفاظ على هذا المنجز، الذي حاولت أطراف محسوبة على الحكومة أن تجهضه وأن تضع العراقيل أمام هذا الاتفاق" .

خبير مصرفي يكشف خفايا فساد مرتبات الجيش والأمن

عدن / الأمناء / خاص :

كشف الخبير الاقتصادي الدكتور يوسف سعيد الصبيحي أستاذ الاقتصاد المصرفي بجامعة عدن، أن عملية صرف مرتبات الجيش والأمن عبر قادة الوحدات العسكرية مباشرة، وفرت مداخل كبيرة للفساد والإثراء، مشددا على أن صرف رواتب القوات المسلحة والأمن يجب أن يتم عبر البنوك.

وقال الصبيحي في مقال له: "إن صرف رواتب الجيش والأمن عبر القادة ساهم في تصعيد عمليات المضاربة على أسعار الصرف وتوليد الضغوط التضخمية، نتيجة لقيام بعض القيادات الأمنية والعسكرية بإيداع هذه المبالغ لدى الصرافين لأيام، وهي مبالغ ضخمة تصل إلى عشرات المليارات من الريالات خلال عمليات تسليمها للمستهدفين".

وأكد أنه عبر هذه الطريقة المباشرة في صرف رواتب القوات المسلحة والأمن خارج نطاق الوساطة المالية كان يجني بعض القادة العسكريين عوائد كبيرة جعلتهم يصعدون بسرعة فائقة لينضموا إلى تعداد الأثرياء في اليمن، مشيرا إلى أن الأموال المسترجعة - وهي تخص ربما أعدادًا كبيرة من الأسماء الوهمية - كانت تذهب لقادة لبعض قادت الوحدات العسكرية، إضافة إلى ذلك أن الراتب الذي كان يسلم للمتواجدين من الجنود فعليًا كان من النادر أن يسلم كاملا لصاحبه؛ لأن الشيء العام أن ما كان يسلم للجنود هو أقل مما هو محدد".

وأردف أستاذ الاقتصاد بجامعة عدن أنه: "نتيجة لهذه الممارسات والآثار التضخمية المترتبة وغيرها من الأسباب والأضرار عمدت الحكومة والبنك المركزي إلى اتباع آلية جديدة تتمثل في تسليم رواتب العسكريين عبر مصرف الكريمي، الذي يعيد فائض الرواتب غير القانونية (الوهمية) إلى الدولة عبر البنك المركزي". مستنتجا أن "هذا هو السبب الذي أزعج البعض مع علمي أن الغالبية العظمى من أفراد القوات المسلحة والأمن يفضلون استلام رواتبهم عبر البنوك لناحية دقة المواعيد وتوفر النظام وسلامة الصرف".

وشدد على أهمية دور الجهاز المصرفي، لأن كل العالم يتعامل مع البنوك وكل موظفي القطاع العام والخاص في البلدان الغنية والفقيرة المتقدمة والمتخلفة يتقاضون رواتبهم عبر الجهاز المصرفي في بلدانهم وهذا هو السليم اقتصاديا.

حرمان اليمن من حق التصويت في الأمم المتحدة

الأمناء/خاص:

ارتفع عدد الدول التي فقدت حقها بالتصويت بالأمم المتحدة نتيجة عدم سداد مستحقاتها المالية للمنظمة إلى 11 دولة بينها اليمن.

وعددت رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ السابع من كانون الثاني/يناير، 11 دولة وعضوا متأخرة عن سداد اشتراكاتها بموجب أحكام المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة.

وبحسب الرسالة فإن الدول التي فقدت حقها بالتصويت بسبب عدم سداد المستحقات هي جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، غامبيا، لبنان، ليسوتو، سان تومي وبرينسيبي، الصومال، سورينام، تونغا، فنزويلا واليمن.

وتنص أحاكم المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة، إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها".

وبحسب المادة (ج) من قرار الجمعية العامة رقم 237/ 54 الصادر عام 2000 فإنه ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي عليها متأخرات دفع وتريد طلب استثناء بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة، أن "تقدم معلومات داعمة ممكنة، بما في ذلك معلومات عن المجاميع الاقتصادية، وعائدات النفقات الحكومية وموارد العملات الأجنبية، والمديونية، والصعوبات المصادفة في تلبية الالتزامات المالية الداخلية أو الدولية، وأي معلومات أخرى من شأنها تدعيم دعواها بأن عدم دفعها للمبالغ اللازمة يرجع إلى ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الدولة العضو". وللجمعية العامة، مع ذلك، أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 74/1، الصادر في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر للعام 2019 قد سمحت لكل من جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال بالتصويت في الجمعية حتى نهاية دورتها الرابعة والسبعين، والتي تنتهي في الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر للعام 2020.

المطيري: استقرار سلطنة عمان حجر زاوية لاستقرار المنطقة

الأمناء/خاص:

أكدت الباحثة السياسية نورا المطيري، أن استقرار سلطنة عُمان هو حجر الزاوية في استقرار المنطقة والعالم العربي.

وقالت المطيري في تغريدة على حسابها في "تويتر": "إن موقع سلطنة عمان الجغرافي وامتداد سواحلها من مضيق هرمز شمالًا إلى اليمن جنوبا، وكذلك مكانة السلطنة الاستراتيجية في الشأن السياسي الدولي، يحتم استقرارها خاصة في ظل الظروف الإقليمية التي تحاول إيران فيها العبث بأمن المنطقة".

جمعية ردفان الخيرية بعدن تقرر استعادة نشاطها وإحياء يوم التصالح والتسامح الجنوبي

عدن / الأمناء/ خاص:

عقدت الهيئة الإدارية لجمعية ردفان الخيرية الاجتماعية بعدن مساء أمس اجتماعها التشاوري الثاني للتهيئة والإعداد للقاء الموسع المكرس للإعلان عن استعادة نشاط الجمعية بعد التوقف القسري بحقها منذ عام 2006م عقب لقاء التصالح والتسامح المنعقد في الجمعية في 13يناير من نفس العام .

ووقفت قيادة الجمعية أمام الترتيبات والتجهيزات اللازمة لنجاح اللقاء الموسع وكذلك إحياء الذكرى الـ14 ليوم التصالح والتسامح الجنوبي، الذي كان للجمعية شرف تدشينه في مثل هذا اليوم من العام 2006م.

وأهابت قيادة الجمعية بأعضاء الجمعية العمومية وقيادات الجمعيات الخيرية بعدن ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية والإعلاميين بالتفاعل الإيجابي وتلبية الدعوة الموجهة من الجمعية لحضور لقاء التدشين المقرر انعقاده في قاعة الفخامة الكبرى الساعة الثالثة عصرًا يوم غدٍ الاثنين 13 يناير 2020م.